

تحولات المجتمع الفلسطيني منذ سنة ١٩٤٨: جدلية فقدان وتحديات البقاء

مجدي المالكي (مؤلف ومحرر رئيسي)، وحسن لدادوة (مؤلف ومحرر مشارك).

بيروت ورام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٨. ٦٠٠ صفحة.

الأردني، بينما اهتمت الحكومة المصرية في السيطرة على الفلسطينيين، بتعزيز نفوذ عائلات على حساب عائلات أخرى (ص ٨٩). أمّا في الشتات، فقد عانى اللاجئون الفلسطينيون جزاء سياسات التهميش في سورية والأردن ولبنان، والتي أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة واليأس والاكنتاب (ص ١١٧). وفي أراضي ١٩٤٨، كانت معاناة الفلسطينيين أكبر بسبب وقوعهم تحت الحكم العسكري الإسرائيلي، وخضوعهم لسياسات السيطرة والضببط والتحكم والأسرلة المباشرة. ويخصص المالكي ولدادوة، في هذا الفصل، قسماً لمناقشة مقاومة العرب التي أثّرت بشكل لا لبس فيه في إسرائيل، ويعرّج على خصوصية نضال الفلسطينيين، بانتقاله من "سياسة التعايش" إلى "سياسة الحقوق"، ومن التركيز على "الهوية" إلى "سياسات الهوية"، ومن

ضد الانتداب، برز في ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩، مع تنظيم الفلسطينيين أنفسهم في جمعيات، بهدف مقاومة إجلاء السكان الأصليين من فلسطين (ص ٦٠). ويسلط الفصل الثاني الضوء على تحولات الفلسطينيين الاجتماعية في أعقاب النكبة داخل فلسطين وخارجها، إن وضعت حالة الشتات، بعد تهجير أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ فلسطيني، جزءاً منهم تحت حكم أنظمة سياسية واقتصادية مختلفة، مثلما هو الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقادت إلى تحولات اقتصادية واجتماعية متفاوتة؛ فسكان الضفة تحولوا من التركيز على قطاع الزراعة إلى التركيز على قطاع الخدمات في إبان الحكم

يقدم هذا الكتاب، في فصوله الخمسة، رؤية شاملة إلى التحولات التي مر بها المجتمع الفلسطيني منذ أواخر القرن التاسع عشر، مع التركيز على المرحلة التي أعقبت نكبة الفلسطينيين في سنة ١٩٤٨. يعالج الكتاب في الفصل الأول، تحولات الفلسطينيين الاجتماعية منذ أواخر الحقبة العثمانية حتى سنة ١٩٤٨، فيرى الكاتبان أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية، وإن استفادت منها الصهيونية، إلا إنها ساهمت في صناعة نخب فلسطينية جديدة لم تكن موجودة من قبل. ففي مدن فلسطين الداخلية، كالخليل والقدس ونابلس، برزت نخبة سياسية مقاومة (ص ٥٠)، ساهمت في التأسيس لنضال شعبي

المانحين (ص ٢٦٦).
 يبحث الفصل الرابع في سياسات الاحتلال منذ سنة ١٩٦٧ التي قوضت حياة الفلسطينيين الطبيعية، ومست مقومات وجودهم. فقد اعتمدت إسرائيل منذ احتلالها الضفة والقطاع على "وسائل الإخضاع" كالقوانين والأوامر العسكرية، ثم انتقلت إلى "سياسة الدمج والفصل" بعزل الفلسطينيين وتفتيتهم وفصلهم بعضهم عن بعض، وعملت على تغيير ملامح المدينة والقرية الفلسطينية وانتقالهما من التركيز على النشاطات الاقتصادية الإنتاجية، كالزراعة، إلى الاعتماد على النشاطات غير الإنتاجية، كالخدمات. وبالتالي فسحت هذه السياسات المجال أمام مجموعة من التحولات برزت مع ظهور شريحة جديدة، كالمقاولين والتجار والوكلاء المتعاونين مع إسرائيل، وذلك بدلاً من شريحة ملاك الأراضي (ص ٣٠٨).
 يؤكد الكاتبان أن

ثالثاً، المركزية الإدارية والسياسية وحصرها في يد السلطة التنفيذية، وتضخم القطاع الحكومي، وانتشار الفساد في المؤسسات العامة (ص ٢٣٤)؛ رابعاً، تحكّم حركة "فتح" بصفتها الحزب الحاكم في تحديد طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وتهميش غيرها من الفصائل الوطنية والإسلامية؛ خامساً، انتقال حركة "حماس" من موقع معارضة الحكم إلى الحكم نفسه، واندثار الأحزاب اليسارية التي لم تتمكن من الجمع بين مهمات التحرر الوطني ومهمات النضال من أجل الديمقراطية (ص ٢٤٧)؛ سادساً، نشوء نظام اقتصادي معتمد على المنح والمساعدات الدولية، الأمر الذي فسخ المجال لانكشاف الحقل السياسي الفلسطيني أمام التأثيرات الخارجية، وسمح لإسرائيل والمجتمع الدولي بابتزاز السلطة الفلسطينية (ص ٢٥٤)؛ سابعاً، تشتت المجتمع المدني بسبب نمط العمل الذي يتبنّاه، وغياب المساءلة والشفافية، والخضوع لأجندة

التركيز على "سياسات تمثيل العرب" إلى "التمثيل السياسي"، وذلك سعياً لخلق فضاء سياسي عربي يجسد الهوية الفلسطينية (ص ١٦٢).
 يتناول المالكي ولدادوة في الفصل الثالث تحوّل الفلسطينيين من أولوية التحرر إلى أولوية الدولة، ولا سيما بعد توقيع اتفاق أوسلو الذي يعتبره المؤلفان مفترقاً مهماً في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية انتقل بالفلسطينيين من التركيز على التحرر إلى التركيز على بناء المؤسسات.
 يحدد المؤلفان سبع سمات رئيسية تفسر التحولات التي مر بها المجتمع الفلسطيني منذ أوسلو: أولاً، الشكل الجديد للنظام السياسي الفلسطيني، بانتقاله من نظام مقاوم إلى نظام مهتم بخطط التنمية وبناء المؤسسات؛ ثانياً، تهميش دور منظمة التحرير الفلسطينية وتحييدها، وإيلاء السلطة الفلسطينية مهمات إدارة وتمثيل شؤون الفلسطينيين (ص ٢٢٧)؛

الفلسطينيين لم يقفوا صامتين تجاه هذه السياسات، فقد شكلت الانتفاضة الأولى صدمة للاحتلال الإسرائيلي، بسبب فشل محاولات الضم والتطبيع والتحكم في السكان، فضلاً عن صدمتهم من تضامن الفلسطينيين وتجانسهم الطبقي والجهوي. وهذه الصدمة المصحوبة بأضرار اقتصادية على الاقتصاد الإسرائيلي، جعلت إسرائيل تفكر في الاحتلال غير المباشر بدلاً من المباشر، بصفته احتلالاً بتكلفة أقل (ص ٣١٥). يلاحظ المؤلفان أن الاحتلال غير المباشر الذي ولد مع اتفاق أوسلو، عزز مجموعة من التحولات الجديدة في المجتمع الفلسطيني: ارتفاع أهمية الروابط الأسرية والعشائرية التقليدية على حساب الروابط الوطنية، والتي شكلت ملاذاً لتأمين حاجاتهم وتوفير الحماية الاجتماعية، في ضوء غياب جهة وطنية تعزز الديمقراطية والمشاركة. وهذا الأمر فسح المجال أمام

تكريس نظام الريع الاقتصادي، والشرذمة الاجتماعية، وزيادة معدلات البطالة والفقر، والفساد الحكومي، وتضخم القطاع العام. وقد برز ذلك مع مساعي السلطة لتوسيع التوظيف في المؤسسات الحكومية، بصفته آلية لكسب ود الناس وولائهم للسلطة وحركة "فتح" بصفتها المتحكّمين في شؤون الفلسطينيين (ص ٣٣٥)، بحيث تراجعت مكانة الطبقة الوسطى التي تركزت بالقرب من مؤسسات السلطة والمؤسسات غير الحكومية، سعياً منها للحصول على مكاسب سياسية واجتماعية واقتصادية. يُعدّ الفصل الخامس والأخير مساهمة مهمة في مجال دراسة الإنتاج الأدبي والفني الفلسطيني، ويشترك فيه الباحثان جمال ظاهر وعبد الكريم البرغوثي اللذان أظهرتا تجليات الثقافة الفلسطينية في ضوء تحولات الهوية الوطنية. في الجزء النظري، يقول الباحثان: لا بد من التعامل مع الثقافة،

كمركب ذي علاقات خارجية وأخرى داخلية، تؤثر وتتأثر بتحولاتها، وضمن قوانين حركة خاصة بها (ص ٤٢٩). وهذا يُفسر حركة التحولات والتأثيرات المتبادلة التي أثرت في الوعي الفلسطيني الذي نشأ ضمن وعي شامي - قومي منذ أواخر القرن الثامن عشر. ويدلل الباحثان على ذلك بالأغاني الشعبية، ولا سيما أغنية "غزالي غزالي" المصنفة تارة على أنها تركية، وطوراً على أنها فلسطينية، ومرة أخرى على أنها سورية، وكذلك أغنية "ع الروزانا" التي تحمل الجدل نفسه بين أصولها الفلسطينية أو السورية. وهذا الجدل يؤكد أن هذه الأغاني جسدت التراث الشعبي الشامي أكثر من تجسيدها التراث الفلسطيني أو السوري أو اللبناني فقط، وهو ما حدث بالضبط أيضاً مع الفن التشيكلي والأدب قبل نكبة ١٩٤٨ (ص ٤٤٠). بعد ذلك يعرض الباحثان التحولات التي مرت بها الثقافة الفلسطينية،

فيما بينهم بعلاقات اجتماعية متماسكة، ولا يشكلون كتلة واحدة، ولا يخضعون لمنظومة قوانين موحدة، يصعب علينا إطلاق صفة مجتمع على الفلسطينيين داخل فلسطين وخارجها.

ومع أن الكتاب لم يحمل أي جديد، إذا ما قورن بالمساهمات البحثية المقدمة من علماء اجتماع فلسطينيين في دراسات سابقة، إلا إن هذا لا يقلل من أهميته على الإطلاق، لأن الكتاب لم يدع أنه سيقدم شيئاً جديداً. فضلاً عن ذلك، يُحسب للكتاب أثره في تعميق القناعة بالوضع الراهن، وهو أثر خاضع للجدل في حد ذاته، ولا سيما مع ظهور مقاربات جديدة، باعتبار القضية الفلسطينية مسألة استثمار استيطاني، وليس مسألة احتلال، الأمر الذي يستوجب من الباحثين الفلسطينيين توحيد الإطار أو المدخل المفاهيمي. فقد أصبح واجباً بحثياً إعادة النظر في الدراسة بشأن الصراع

المجتمع الفلسطيني. فقد اجتهد المؤلفان، والباحثان المشاركان، في تتبع التحولات التي مر بها المجتمع الفلسطيني في الجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية، منذ نهاية القرن التاسع عشر، وبطريقة يصعب أن تجدها في مؤلف واحد؛ ثانياً، يتضمن الكتاب، مراجعة مهمة لأدبيات الصراع العربي - الإسرائيلي، مع لمحة موفقة لبعض التطبيقات النظرية المستوردة التي استسهل الباحثون الفلسطينيون تقديمها، من دون التحقق من موافقتها مع حيثيات الصراع مع المستعمر الإسرائيلي.

لكن، في المقابل، لم يُجب الكتاب عن سؤال: هل يمكن الحديث عن مجتمع فلسطيني حقيقي في ظل الشرذمة والتشتت الجغرافي الواقع منذ سنة ١٩٤٨؟

إن استبعاد التعامل مع خصوصية الفلسطينيين على أنهم لا يعيشون في مكان جغرافي واحد، ولا يرتبطون

بدءاً من الانفصال الفلسطيني عن البعد العربي، والمتجسد في "المؤتمر الفلسطيني العربي الثالث" الذي عُقد في حيفا في سنة ١٩٢٠، حيث استخدمت صحيفة "الشورى" عبارة "إعدام أبناء فلسطين الثلاثة - الآن أصبح لفلسطين شهداء" [عطا الزير، ومحمد جمجوم، وفؤاد حجازي] (ص ٤٥٣)، مروراً بالتحولات في إثر نكبة ١٩٤٨ التي أعطت الثقافة الفلسطينية أبعاداً متميزة من بعضها، بدخول مفاهيم كالتشتت والتجزئة وغير ذلك، ومروراً أيضاً بالظروف الاستثنائية والمضايقات التي يتعرض لها الكتاب الفلسطينيون في المهجر، وصولاً إلى التحولات الثقافية التي أعقبت اتفاق أوسلو. هذا العرض التاريخي يستحضره الباحثان لتأكيد دور الأحداث السياسية في صناعة التحولات الثقافية في فلسطين (ص ٤٩٨).

ختاماً، لا بد من تأكيد أمرين: أولاً، أن الكتاب يزخر بالمعلومات القيّمة عن

العربي - الإسرائيلي،
والانتقال من اعتبار
إسرائيل، دولة احتلال أو

فصل عنصري، إلى اعتبارها
نظام استعمار استيطانياً
إحلاليّاً عنصريّاً، يهدف إلى

إحلال شعب محل شعب.
إيهاب محارمة
باحث فلسطيني

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الاحتجاج الشعبي في فلسطين المستقبل المجهول للمقاومة غير المسلحة

مروان درويش و أندرو ريغبي

٢٨٥ صفحة ١٠ دولارات

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الفكرة... والدولة صراع الحضور الفلسطيني في زمن الانتكاسات

داود تلحمي
(جزءان)

١٠٨٧ صفحة ٣٨ دولاراً